قضايا المرحلة الحالية ، وليس القضايا الاستراتيجية التي يتناولها ميثاق المنظمة . وفي موضوع البرنامج المرحلي تركز الخلاف حول نقطة اساسية هي العلاقة مع العمل الوطني الاردني بين موقفين : موقف يدعو فقط للتعاون بين عمل وطني فلسطيني مستقل ، وعمل وطني اردني مستقل . وموقف ثان يدعو لانشاء عمل وطني فلسطيني — اردني موحد .

وبهذا يكون موضوع الوحدة الوطنية قد شكل الاطار الاول لمناقشات المجلس الوطني . أما الاطار الثاني للمناقشات فقد كان تقييم مواقف وممارسات حركة المقاومة في المرحلة التي سبقت معركة ايلول . والذي أثار هذا الموضوع وولد حوله نقاشا حادا ، التقرير الشفهي الذي قدمه السيد ابراهيم بكر سكرتير أمانة سر اللجنة المركزية . ويمكن تلخيص وجهة نظره بما يلي :

١ — ضرورة تركيز الحديث على سياسة حركة المقاومة ، وعدم الخوض مطولا في مواقف النظام الاردني لان هذه المواقف معروفة ومتفق عليها .

٢ — ضعف موقف المقاومة قبل ايلول بسبب بعض الخلافات الداخلية فيما بينها . وخاصة الخلاف الذي نشأ عقب أزمة حزيران ١٩٧٠ والاتفاقية التي وقعت مع السلطة برعاية اللجنة العربية الرباعية . حيث قامت لجان المليشيا المركزية باتتقاد هذه الاتفاقية علنيا . ٣ — ضعف موقف المقاومة قبل أيلول ايضا بسبب الموقف «المتشنج» من الموافقة العربية على مشروع روجرز ، لان ذلك اتاح الفرصة للنظام الاردني ليوجه ضربته .

٤ — رفع شعارات متطرفة مثل شعار (كل السلطة للمقاومة) ، والقيام بأعمال متطرفة مثل خطف الطائرات ونسفها ، حيث أتاحت هذه المواقف للنظام أن يعبىء الجيش ضد حركة المقاومة .

٥ — الاجراءات المسلكية مثل اعتقال جنود وضباط الجيش التي خلقت جوا من العداء بين الجنود والفدائيين .

وكان منطلق الردود التي قدمت على هذا الموقف (من الجبهة الشعبية والديمقراطية والصاعقة) أن هذا التحليل يلغي مسؤولية النظام الاردني عن تدبير معركة أيلول ، ويؤدي الى نتيجة تضع اللوم على عاتق حركة المقاومة . وفي مجال تحديد ظواهر الضعف في الموقف الفلسطيني يركز على التفاصيل اليومية ، دون أن يحدد أسبابها الاساسية . ولذلك تلخصت الردود التي قدمت بالنقاط التالية : ١ — انه لا يجوز الغاء الحديث عن دور النظام الاردني ومواقفه ، لان هذا يضعنا امام تحليل غير متوازن ، تضيع فيه حجوم مسؤولية كل طرف . ٢ — ان الضعف في حركة المقاومة له سبب اساسي هو غياب التصور السياسي الموحد ، الذي يقود منطقيا الى وجود أكثر من موقف . ٣ — ان تطبيق سياسات متناقضة ، في علاقة المقاومة مع النظام الاردني (الاشتباك المسلح ثم العودة للتعايش) هو الذي أدى الى نوع من البلبلة في الوعي السياسي الجماهيري ، وافقد حركة المقاومة القدرة على تنمية هذا الوعي وتكثيفه ليكون في خدمة المقاومة . ٤ — اهمال المشكلات الحياتية لسكان الضفة الشرقية ، وما أدى اليه من ابتعاد تدريجي لسكان الضفة الشرقية عن المقاومة ، كان سببا من أسباب الضعف الاساسية .

٥ — ان الموقف من مشروع روجرز كان موقفا سليما ، ولم يكن على الاطلاق موقفا متشنجا ، وهو موقف منسجم تماما مع ميثاق منظمة التحرير وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية . واذا كان هناك خطأ في هذا الموضوع ، فهو ليس التشنج ، بل التردد وعدم الحسم بسرعة في ما يجب عمله ازاء تطور موقف السلطة الاردنية واجراءاتها بعد مشروع روجرز . ٦ — من الخطأ تقسيم العمل الفلسطيني الى فريق متطرف واخر معتدل . لان الفريقين كانا عمليا في موقع واحد ، اذ أن شعار كل السلطة للمقاومة الذي رفعته الجبهة الديمقراطية يتساوى مع شعار السلطة الوطنية الذي رفعته فتح ، وأقرته اللجنة المركزية . ضمن هذين الاطارين دارت مناقشات المجلس الوطني الفلسطيني ، وعلى اثرهما تلا السيد ياسر عرفات مشروعه للوحدة الوطنية أمام المجلس الوطني . ولوحظ ان مشروعه أمام المجلس تضمن المشروع الاول (السياسي) الذي كان قد قدم الى اللجنة المركزية في اجتماع ٧٠/٢/٢٦ ثم سحب ، بالاضافة الى المشروع الثاني (التنظيمي) . وكان هذا التطوير لمشروع عرفات يسبب اصرار أكثر من قوة في المجلس (٧ منظمات) على أهمية الاتفاق على برنامج سياسي قبل الاتفاق على الصيغة التنظيمية ، وتشكلت لمناقشة المشروع لجنة خاصة من عشرين شخصا ، أقرت القسم السياسي من المشروع بعد احداث تعديلات طفيفة عليه . وقد أقر هذا